

قضية اليوم

# صفقة مشبوهة لتبرئة «أمير الكبتاغون»

هل أُجرت «تخرجة» تبرئة «أمير الكبتاغون»؟ هل أبرمت الصفقة لتنجح العائلة المالكة في إخلاء سبيلك سليل آل سعود الذي ضُبط في حوزته طنان من حبوب الكبتاغون حاول تهريبها على متن طائرته الخاصة؟ كيف أقنع مرافقه يحيى الشمري بتغيير إفادته ليحمل «الجريمة» منفرداً، بعدما أصر على مدى أكثر من عام على أن المخدرات تعود لـ «الأمير»؟ من التقى «الوسيط السعودي» في لبنان؟ وهل ستأتي مطالعة النيابة العامة في بعثها في الأيام القليلة المقبلة لتُخرج «الأمير» من القضية (زي الشعرة من العجين)؟



مضبوطات «كبتاغون»، وفي الإطار صورة لـ «أمير الكبتاغون» مسزبة من مكان توقيفه حيث يستقبل «ضيوفاً» (الأخبار)

## رضوان مرتضى

نجح ولاة أمر «أمير الكبتاغون»، عبد المحسن بن وليد آل سعود، في إقناع مرافقه السعودي يحيى الشمري بـ «فداء ولي نعمته» بنفسه عبر تحمّل السجن وحده، بعدما أوقفوا معاً في مطار رفيق الحريري الدولي، في 26 تشرين الأول 2015، وهما يحاولان تهريب نحو طنين من المخدرات من بيروت إلى السعودية، في طائرة «أميرية». وبعد مرور أكثر من سنة على إصرار الشمري على إفادته بأن الحبوب وضبت بأمر «الأمير»، في أربعة وعشرين صندوقاً وثمانين حقيباً تحتوي على كمية تزن 1905 كيلوغرامات من حبوب الكبتاغون، وزُودت بملصقات تنفيذ بأنها لـ «صاحب السمو الملكي الأمير عبد المحسن بن وليد آل سعود»، قرّر

## قرر مرافق الأمير تحمّل وزر الملف برهته بعد تلقيه وعوداً بعدم التعرّض له في بلاده

الشمري، بقدرة قادر، أن يُغيّر إفادته، مبرئاً أميره من العلم بأمر المخدرات من أساسه. لم يُعر الشمري أمر إذلاله على مدى عام أهمية، رغم زجه في نظارة مكتب مكافحة المخدرات المركزي المكتظة، بينما ينعم «الأمير» بالاستقلالية في غرفة تكاد تتجاوز في حجمها غرفة رئيس المكتب نفسه. ويبدو أن الشمري حسبها جيداً. فلو تشبّث بموقفه ماذا كان سيتغيّر؟ بالطبع سيُسجن الاثنان ليخرجا بعد خمس سنوات (انقضت منها عام) ثم يرحل إلى السعودية حيث سينال جزاءه جزاء خذلان «الأمير». هكذا كان الخيار أسهل بالنسبة إلى الشمري الذي اقتنع بقضاء محكومة في السجن

اللبناني، ليخرج «الأمير» مقابل صفقة يتفق عليها، لا تُذهب سنين عمره هدرًا ولا تعرّضه للخطر بعد خروجه. وبحسب معلومات «الأخبار»، فقد التقى «وسيط سعودي» بمسؤول عدلي لبناني. وعلى إثر الاجتماع، زار هذا «الوسيط» الموقوف الشمري ليختلي به في مكتب مكافحة المخدرات المركزي. وبحسب المصادر، نتج من هذه الخلوّة «صفقة مشبوهة» تخلي سبيل «الأمير» لقاء أن يتحمل مرافقه كافة تبعات القضية، ويتراجع عن إفادته أمام المحققين والمحامي العام في جبل لبنان وقاضي التحقيق. أما المقابل، فصفقة مالية قبل بها الشمري، وضمان عدم تعرّضه للملاحقة في بلاده بعد خروجه من السجن. وضبط رجال الأمن ورقة في حوزة الشمري، عليها أسئلة وأجوبة مفترضة لما يُمكن أن يُطرح عليه في أي جلسة استجواب مقبلة. وقد حُزر محضر ضبط بحقه، بعدما كان «يذاكر» ما هو وارد على الورقة، ليظهر بمظهر الواثق في أي جلسة استجواب سيتراجع فيها عن إفادته الأولية.

هذه «المعلومات» كانت كلاماً في الهواء، قبل أن يُستدعى الشمري للاستماع إلى إفادته أمام رئيس الهيئة الاتهامية في بعثها القاضي عفيف الحكيم الأسبوع الماضي. وبحسب المصادر، استجوب القاضي الموقوف الذي تراجع عن إفادته، قائلاً إنه المسؤول عن توضيب المخدرات لنقلها إلى السعودية، على الطائرة الخاصة التي كانت بتصرف الأمير، ومن دون علم الأخير. وإذا أصر الشمري على إفادته الجديدة، فهل سيُصار إلى إخلاء سبيل الأمير؟ مع الإشارة إلى أنه في حال تحققت هذه الخطة، لن يكون «أمير الكبتاغون» متهمًا حينذاك سوى بتعاطي المخدرات، وهي جنحة قضى في السجن أكثر من «سقف محكوميتها».

وفي حال رأى هذا السيناريو النور، سيكون قد تحقق ما حاول مسؤول في السفارة السعودية «فرضه» على السلطات اللبنانية يوم توقيف «الأمير»، عندما قال للمسؤولين عن التحقيق في المطار: «دعوا صاحب السمو يغادر إلى المملكة، لأنه لا دخل

له، وأوقفوا الباقي». غير أن المحامي العام الاستثنائي في جبل لبنان القاضي داني شراييه لم يكتفِ لكلام الدبلوماسية، واستكمل إجراءات التحقيق بحسب الأصول. وتجدد الإشارة إلى أن التحقيق كان قد شهد تضارباً في إفادات الموقوفين.

فعندما سُئل الأمير عن المضبوطات، ردّ بأن لا علاقة له بتهريب المخدرات، وبأنه يتعاطى «حبوب الأوكستاسي»، وأنّ الصناديق والحقائب تعود إلى الشمري. وادّعى أنّ الشمري، وهو صديق شقيقه الأمير عبد العزيز، طلب أن يعود معه إلى السعودية وأن

من الدولة، وملفات أخرى تعني المواطنين، أبرزها «طبابة الأسر الفقيرة في المستشفيات»، التي أثارها النائب علي فياض، حيث تناول «حال المستشفيات الحكومية والفقراء الذين يتسولون الأسرة على أبوابها»، فيما قدّم النائب إبراهيم كنعان مداخلات مقتضبة، أكد فيها ضرورة إقرار قانون إعفاء تركات عائلات شهداء القوى المسلحة وفق صيغة لجنة المال. وعند طلب الحكومة استرداد قانون تخبث المتعاقدين، رفض كنعان الأمر، مؤكداً أن القانون أشبع درساً ويجب إقراره، وأن إفلاس الدولة ليس مسؤولية أصحاب الحق مثل المتعاقدين، متساجلاً مع الرئيس فؤاد السنيورة حوله. وقد حصل

التعويضات المالمية لأصحاب المنازل والمصالح المهذمة جراء عدوان تموز 2006 التي طالب كل من النواب قاسم هاشم وياسين جابر ببتها، والاهتمام بملف الألياف الضوئية ووضع موضع التنفيذ الذي أشار إليه النائب هاني قبسي. يتيماً بدا قانون الانتخابات الذي لم يتناوله عدد من النواب سوى من باب المزيدة والسباق على الظهور، فيما انصرف عدد قليل منهم للإضاءة على ملفات تُعد حساسة وضرورية، منها ملف الإنترنت غير الشرعي، الذي سأل النائب علي عمار عن دور القضاء فيه وعدم سجن المتورطين الحقيقيين، سائلاً عمّا إذا كان رئيس مجلس إدارة محطة تلفزيون «المر» أقوى

مع ذلك انفتحت شهية النواب على الكلام من باب الأوراق الواردة. من تحدث منهم أعاد التذكير بمواقف سبق أن كررها عشرات المرات، وهي التي كسرت وحدها رتابة النقاش في بنود جامدة، أبرزها مالية وضريبية، وأخرى روتينية عن علاقات لبنان ببعض الدول. وقد غاب عنها أكثر الملفات أهمية، وهي المتعلقة بقانون الانتخابات والموازنة وسلسلة الرتب والرواتب، لتحلّ محلها مجزرة قتل طيور النورس، على لسان النائب أنور الخليل، وتنظيف مجرى نهر الليطاني الذي أثاره النائب نواف الموسوي، وأزمة النفايات التي دعا النائب روبرير غانم إلى تشكيل لجنة للتحقيق فيها، إضافة إلى

## ميسم زرق

كان يُمكن جلسة تشريعية، يُدعى إليها بعد أكثر من عام على تعطيل العمل المؤسساتي، أن تكون أكثر نشاطاً. لكن يبدو واضحاً أن العتلة النيابية التي قضاهها أصحاب السعادة خارج أروقة مجلس النواب، لا تزال سارية المفعول عند أكثرهم. لم ينعكس زخم العهد الجديد حيوية على عملهم، لا بل على العكس، حيث تبين خلال الجلسة التي عقدت مع افتتاح الدورة الاستثنائية أمس، أن معظمهم لم يطلع على بنود جدول الأعمال، ولم يدرس موادها، حتى ظهر بعضهم وكانهم يناقشون ما لا يفقهون به، وبتاتوا بحاجة إلى إعادة تأهيل تشريعي.

## تقرير

# الجلسة التشريعية: الإجازة مستمرة!

كنعان بحسب معلومات «الأخبار» على وعد من الرئيس سعد الحريري بإنهاء الدراسة خلال أسبوع. وكان مجلس النواب قد أقرّ المشاريع المتعلقة بإبرام اتفاق إطاري للتعاون مع حكومة السنغال، وبانضمام لبنان إلى اتفاقية ميناماتا بشأن الرئيق، وبإبرام بروتوكول ناغوتا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاق التنوع البيولوجي. كذلك صدّق على إبرام اتفاقية التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع حكومة جمهورية كوت ديفوار، وعلى الاتفاقية التجارية مع حكومة جمهورية الكوادور. ومن القوانين التي صادق عليها،